

لا يمكن الإعتقاد بهذه النظرية بصفة مطلقة، لأن الإلتزام بحفظ السرية في بعض المهنيين يكون عن طريق تعاقد بين المودع لديه و الأمين كعقود المقاولة مثلا، الأخرى كالمحامات و الطب التي لا يمكنها الإعتقاد على هذه النظرية كأساس للإلتزام بالسرية نظرا لما يترتب عنها من عواقب و خيمة خاصة و أن المصلحة العامة أولى بالرعاية و الحماية من